



## هل نشهد نهاية أربعة عقود من العداء الأمريكي الإيراني؟



بقلم:

توفيق الحميدي

لقد انتقل ثقل التنافس نحو آسيا، حيث الصين هي التحدي الأكبر. ومن هذه الزاوية، قد تكون واشنطن قد وجدت أن استمرار عزل إيران لا يضعفها بالضرورة، بل يدفعها أكثر نحو بكين وموسكو.

أما روسيا، فقد تكون من الخاسرين الصامتين. فإيران المعزولة كانت أقرب إلى موسكو بحكم الضرورة، أما إيران المنفتحة فستملك هامشاً أوسع للمناورة. وعودة النفط الإيراني إلى الأسواق، وفتح الباب أمام الاستثمارات الغربية والأسبوية، قد يقلصان حاجة طهران إلى التحالف الاضطرابي مع روسيا.

وقد خرجت إيران من سنوات العقوبات الطويلة أكثر خيرة في الصمود، لكنها أقل قدرة على تحمل عزلة مفتوحة بلا نهاية. صحيح أنها طورت شبكة نفوذ إقليمية واسعة، لكنها لم تستطع تحويل ذلك النفوذ إلى ازدهار داخلي أو استقرار اجتماعي مستدام. ولذلك تبدو القيادة الإيرانية، وفق منطق هذه الوثيقة، كأنها تحاول تحويل عدم الانهيار إلى مكاسب اقتصادية وسياسية.

لا تكفي قراءة الاتفاق من زاويتي واشنطن وطهران وحدهما، فالنص يكشف عن محاولة لإعادة ترتيب البيئة الإقليمية بأكملها. حين يتحدث البند الأول عن وقف العمليات العسكرية على جميع الجبهات، وهنا فسان الأمر يتجاوز العلاقة الأمريكية الإيرانية إلى شبكة الصراعات الممتدة من لبنان إلى العراق وسورية واليمن والخليج، وهنا تظهر إحدى أكثر نقاط الوثيقة حساسية: الإشارة إلى «الحلفاء». فهل يعني هذا أن القوى المرتبطة بإيران في المنطقة شاملة ضمناً بالتسوية؟ وهل يتم التعامل معها كأذرع عسكرية يجب ضبطها، أم كأطراف واقعية في معادلة إقليمية جديدة؟ هذا السؤال وحده يكفي لجعل الاتفاق أخطر من مجرد تفاهم ثنائي.

في اليمن، يكتسب هذا السؤال أهمية خاصة، فإذا كان وقف الحرب يشمل جميع الجبهات، فقد يجد الحوثيون أنفسهم أمام لحظة اختبار: هل يستمرون قوة حرب، أم ينتقلون إلى مسار سياسي؟ غير أن السلام في اليمن لا يمكن أن يولد من تفاهم خارجي وحده؛ فهو يحتاج دولة، وعدالة انتقالية،

كثيرا ما تبدأ الحروب في الشرق الأوسط بتفصيل صغير، ثم تنتهي بتسويات لم يكن أحد يتخيلها. وكما لم يكن كثيرون يتوقعون أن تفتح زيارة نيكسون الصين باباً لتحول عالمي في السبعينيات، فإن مذكرة التفاهم الأمريكية الإيرانية، إذا صحت بنودها وصمدت أمام اختبار التنقيذ، قد تفتح باباً لتحول لا يقل عمقاً في الشرق الأوسط.

فعلى امتداد ما يقارب نصف قرن، بُني جزء كبير من النظام الأمني في المنطقة على حقيقة

واحدة: الخصومة المفتوحة بين واشنطن وطهران. تعاقبت الإدارات الأمريكية، وتبدلت الحكومات الإيرانية، وتغيرت خرائط الحروب والتحالفات، ولكن هذه الحقيقة بقيت ثابتة. ومع هذا، لا تبدو هذه الوثيقة محاولة لإدارة الصراع فقط، بل محاولة لإعادة تعريفه بالكامل.

ما يلفت الانتباه في الاتفاق ليس الجانب النووي وحده، بل التحول في طبيعة العلاقة نفسها، فالنص لا يتحدث فقط عن رقابة على التصدير أو خفض للمخزون النووي، بل عن رفع العقوبات، وتحرير الأصول المأمدة، وضمان صادرات النفط، وفتح الطريق أمام خطة تنمية وإعمار لا تقل عن ثلاثمائة مليار دولار. وهنا يبرز السؤال المركزي: ماذا تغير حتى تنتقل واشنطن من سياسة الضغط الأقصى إلى سياسة إعادة الإدماج؟ وما الذي ستحصل عليه في المقابل؟ هل حصلت على ضمانات نوية كافية؟ هل حصلت على تهديته إقليمية حقيقية؟ هل حصلت على أمن الملاحة في هرمز. أم أن إيران نالت مكاسب اقتصادية ضخمة مقابل تعهدات سياسية قابلة للتأويل؟

البند السادس هو قلب الاتفاق الحقيقي؛ فثلاثمائة مليار دولار لإعادة إعمار إيران ليست تفصيلاً مالياً، بل إعلان سياسي. إنها تعني أن واشنطن لا تفكر فقط في احتواء إيران، بل في إعادة تأهيلها. وهذا وحده كافٍ لإثارة أسئلة كبرى لدى إسرائيل، ودول الخليج، وخصوم إيران، بل حتى داخل إيران نفسها.

جزء من الإجابة يتعلق بالتحولات الكبرى في النظام الدولي، فالولايات المتحدة لم تعد تنظر إلى الشرق الأوسط مركز الصراع الرئيسي في العالم.

وضمنات داخلية، وتسوية وطنية لا تختزل اليمن واحدة من ساحات التفاوض بين الآخرين.

تقرأ إسرائيل الاتفاق بقلق عميق، لا بسبب الملف النووي وحده، بل بسبب احتمال ولادة إيران أقل عزلة وأكثر ثراءً وأكثر قدرة على الحركة؛ فالمشكلة الإسرائيلية ليست فقط في أجهزة الطرد المركزي، بل في إيران جديدة قد تدخل النظام الدولي من بوابة الشرعية الاقتصادية والسياسية. وستقف دول الخليج أمام معادلة أكثر تعقيداً. فمن جهة، قد يخفف الاتفاق احتمالات الحرب في الخليج، ويحمي طرق الطاقة، ويفتح الباب أمام استقرار أوسع. ومن جهة أخرى قد ينتج إيران أكثر قدرة على الاستثمار في نفوذها الإقليمي. لذلك لن يكون السؤال الخليجي: هل نرحب بالاتفاق أم نرفضه؟ بل: كيف نتعامل مع شرق أوسط تعود فيه إيران من باب الاقتصاد بعدما دخلته طويلاً من أبواب السلاح والمليشيات والصراع؟

لكن الخاسرين من الاتفاق لا يقتصر على الدول؛ فهناك شبكات كاملة عاشت على اقتصاد العقوبات، وعلى تهريب النفط، وعلى السوق السوداء، وعلى خطاب العداء الدائم. داخل إيران وخارجها، هناك قوى بنيت نفوذها وفروتها على استمرار الأزمة. ولن تنظر هذه القوى إلى السلام فرصة، بل تهديداً مباشراً لمصالحها.

ومع هذا، لا ينبغي التعمال مع الوثيقة بوصفها سلاماً ناجحاً، ففعل اتفاق كبير يحمل داخله احتمالات الفشل. قد تعرقل السياسة الأمريكية الداخلية رفع العقوبات، وقد يرفض الكونجرس بعض الترتيبات، وما هي إسرائيل ترى الاتفاق يهدد أمنها.

ولهذا، الاتفاق، إن صح، ليس نهاية القصة بل بدايتها. إنه رهان أمريكي على أن إدماج إيران قد يكون أقل كلفة من محاصرتها، وrehان إيراني على أن الصمود الطويل يمكن تحويله مكاسب اقتصادية وسياسية، وrehاناً إقليمياً على أن التهديته قد تفتح باباً للخروج من دورة الحروب المتكررة.

ويبقى السؤال الذي سيحدد مصير المنطقة في السنوات المقبلة: هل نحن أمام سلام تاريخي يعيد تشكيل الشرق الأوسط، أم أمام هدنة مرحلية توجّل الصراع إلى موعد آخر؟ لا تزال الإجابة معلقة بين نص الاتفاق وواقع المنطقة. لكن المؤكد أن الشرق الأوسط الذي قد يخرج من هذه التسوية ليس بالشكل الذي عرفناه في العقود الأربعة الماضية.

كاتب وناشط حقوقي يمني.

## مخاطر ازدواجية الموقف الإيراني



بقلم:

د. نبيل العسوي

دونالد ترامب في الداخل يواجه انتقادات، فيعتقدون أنه يجب استغلال هذا الوضع إلى أبعد الحدود لدفعه باتجاه جعل إيران تحقق مكاسب أساسية وخاصة فيما يتعلق بالإفراج عن الأصول المالية الإيرانية المجمدة ورفع الحصار عن الموانئ الإيرانية.

وهناك أيضاً محاولة الحصول على تعويضات عن الحرب تحت عنوان إعادة الأعمار في إيران إضافة إلى استخدام ورقة الملاحة الدولية في مضيق هرمز لضمان عدم تخلي واشنطن عن تعهداتها في المستقبل بحيث يكون غلق المضيق ورقة ضغط يمكن استغلالها في أي لحظة لتهديد الملاحة كنوع من ابتزاز واشنطن ودول العالم ومحاولة جعل إيران صاحبة القرار في إدارة هذا الممر الدولي المهم والمؤثر اقتصادياً للعالم كله.

ثالثاً: واضح من مذكرة التفاهم المشار إليها ومن المفاوضات والتصريحات إن إيران أدخلت بشكل أو بآخر ورقة لبنان ومحاولة حماية حزب الله ضمن هذا الاتفاق، فهذا الوضع يؤكد أن إيران مصرة على استخدام ذبولها واتباعها من الميليشيات الخارجة عن القانون ضد سلطة الدولة اللبنانية.

إن الاتفاق الذي تم التوقيع عليه أصبحت إيران تستخدمه في التهديد والابتزاز في ظل استمرار قنوات التواصل والتفاوض مفتوحة لمنع خروج الأوضاع عن السيطرة والعودة إلى الحرب مجدداً، ولهذا نشهد الضربات وال ضربات المضادة مستمرة بسبب انعدام الثقة بين الطرفين وانقسام القرار الإيراني بين الدبلوماسية التي يمثلها رئيس الدولة ووزير الخارجية والتهديدات التي تطلقها قوات الحرس الثوري.

إن ما نتابعه يومياً من مواقف متقلبة يعكس بوضوح ازدواجية القرار الإيراني بين الخارجية الإيرانية التي تحاول إنهاء العزلة الإيرانية والتوصل إلى اتفاق نهائي تستفيد منه، وبين ما المتشددين في الحرس الثوري والمليشيات المسلحة التي تسيطر على مفاصل المجتمع الإيراني وتعمل بعقلية عدوانية ترى أنه لا يجب التخلي مطلقاً عن استخدام التهديد واستخدام القوة كأداة للتخويف والرديع.

## غزة في انتخابات الكونجرس الأمريكي!



بقلم:

د. منار الشوربيجي

الملايين التي أنفقتها اللوبي الصهيوني لفوز منافسيهم الذين ضمو أعضاء هاليين بالكونجرس ينتمون إلى تيار القيادات الذي ضاق به ذرعاً ناخبو الحزب.

في نيوجرسي، فاز الطبيب التقدمي آدم حموي، ذو الأصول المصرية. وهو كان ممن تطوعوا لإنقاذ ضحايا الإبادة. ورفض مساعداً نائبه بالكونجرس لإجلاله إلا إذا سححت إسرائيل لزملائه الأطباء من غير الأمريكيين بالرحيل.

وفي الانتخابات التمهيدية لمجلس الشيوخ بولاية ميتشجان، التي ستعقد في أغسطس المقبل، يتقدم عبدالرحمن السيد، ذو الأصول المصرية أيضاً، على منافسيه الديمقراطيي رغم أموال اللوبي الصهيوني التي ربما يسببها! حتى جرام بلائثر، الذي احتاط بحملته الشائعات، حقق فوزاً ساحقاً بولاية مين رغم الملايين التي أنفقت لهزيمته.

وكل هؤلاء الفائزين وفتت قيادات الحزب الديمقراطي ضدهم ودعمت منافسيهم. والحقيقة أن الصعود المتنامي لهذا التيار صار مصدر قلق بالغ لقيادات الحزب. فزعيم الأقلية الديمقراطية بمجلس النواب حكيم جيفريز، المناصر لإسرائيل، اعتبر فوز الثلاثة الذين دعمهم مدداني ليس في مصلحة الحزب الديمقراطي، وقال بصلف: «أنا ومدداني متفانان على ألا نتفق وبقوة على بعض الذين تلقوا دعمه... وفوز حفنة صغيرة من تيار بعينه لن يعيد تشكيل هويتنا كحزب».

وأضاف أنها ستكون مسؤولية مدداني، لا هؤلاء الثلاثة، أن يسعى لجعله وغيره من قيادات الحزب الديمقراطي يشعرون بالرضا! وهي مفردات تشير كلها إلى الاستجابة لمطالب الناخب صارت مفهوماً غريباً على قيادات الحزب الديمقراطي التي اعتادت الفوز بأموال جماعات المصالح لا بإرادة الناخبين. السؤال المطروح الآن: هل تضطر تلك القيادات اضطراً إلى بذل الجهد لكسب ثقة الناخبين الديمقراطيي أم أنها ستستمر في اتباع النهج ذاته الذي تبنته كامالا هاريس فكانت النتيجة خسارة قطاعات واسعة من الناخبين وفوز ترامب؟!

عندما وقعت الولايات المتحدة الأمريكية مع إيران ما سمي مذكرة التفاهم تفاعل كثيرون بإمكانية وضع حد لحالة الحرب والعداء التي سادت بين الطرفين فترة طويلة أسهمت في التأثير السلبي على العالم كافة ودول مجلس التعاون لسول الخليج العربية خاصة، إلا أن التصرفات الإيرانية اللاحقة لهذا التوقيع بينت أن في الدولة الإيرانية خلافاً واضحاً في التوجهات نتيجة عدم وجود موقف رسمي موحد وسلطة واحدة تمسك بزمام الأمور وتمثل السياسات الرسمية للبلد.

وقد رأينا ذلك حتى قبل هذا الاتفاق الثنائي عندما أعلن الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان عن اعتذاره بشأن الاعتداءات الإيرانية التي استهدفت دول الخليج العربية بعد فترة قصيرة من بدء هذه الحرب، أنه في اليوم نفسه تم تكذيبه رسمياً من الحرس الثوري والتأكيد بالعكس من ذلك على أن ضرب دول الخليج العربية أمر مشروع وسيسبتم، فكان واضحاً وجلياً من هذا الموقف غياب وحدة الرأي والسياسة داخل الجمهورية الإسلامية.

ويظهر اضطراب الموقف الإيراني بعد التوقيع المشار إليه في استمرار تعطيل الملاحة الدولية في مضيق هرمز ومواصلة استهداف دول الخليج العربية بالصواريخ والطائرات المسييرة رغم التوقيع على مذكرة التفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا في الحقيقة تكتيك إيراني مزدوج ويهدف هذا السلوك إلى تحسين شروط التفاوض النهائية من ناحية ومحاولة ترسيخ النفوذ الإيراني في مضيق هرمز من ناحية ثانية حتى تصبح السيطرة الإيرانية على هذا المضيق أمراً واقعا يسلم به الجميع.

ولذلك فإن هذا التقلبات المتواصلة في الموقف الإيراني هي ليست مجرد اضطراب في الموقف وإن كان هذا الاضطراب موجوداً وإنما هي سياسة تصعيدية ميدانية في عدة محاور يمكن أن تلخص أهمها فيما يأتي:

أولاً: محاولة التظاهر بالتفاوض من موقع قوة حيث تريد إيران أن توصل هذه الصورة إلى الداخل الأمريكي كما إلى دول العالم بأنها تتفاوض مع القوة الأولى في العالم من موقع القوة والند للند بغض النظر عن الخسائر الكارثية التي تكبدها إيران في هذه الحرب ويغض النظر عن التدمير الواسع في البنية التحتية العسكرية الإيرانية. ثانياً: الضغط على الطرف الأمريكي الذي يبدو سياسياً يواجه اعتراضات في الداخل الأمريكي ويسدرك الإيرانيون أن وضع الرئيس الأمريكي

إن الصعود المتنامي للتيار الاشتراكي الديمقراطي في انتخابات الكونجرس الحالية هو تحول مهم في أمريكا سيلقي بظلاله على السياسة الخارجية.

ومرشحو التيار يخوضون الانتخابات تحت شارة الحزب الديمقراطي. فأمریکا تحفل بالأحزاب والتيارات التي قد لا يسمع عنها القارئ، لأن نظام الحزبين يجهبض فرص تلك التيارات التي مهدها. وتيار الاشتراكيين الديمقراطيي، المناصر للفلسطين، تنتهي إليه الأغلبية الساحقة من أعضاء الكونجرس التقدميين. وهو التيار الذي جرؤ، في وقت مبكر على تسمية الأمور بأسمائها؛ فتنبي -مثلاً- مصطلح «الإبادة» علناً لوصف ما حدث ويحدث في غزة.

كذلك فإن رموزه، بمن فيهم اليهود بالمناصرة، كانوا أول من دعا إلى حظر بيع السلاح لإسرائيل. وقد استهدفهم لوبي إسرائيل منذ اللحظة الأولى وسعى عبر ملايين الدولارات لهزيمتهم في انتخابات 2024. وقد نجح وقتها بالفعل في هزيمة بعضهم. لكن نجاح اللوبي في طردهم من الكونجرس تحول، في ذاته، لعبء ثقيل عليه في بيئة سياسية غيرتها الإبادة. فالأغلبية الساحقة من الناخبين الديمقراطيي، لا قياداتهم السياسية، انقلبوا على إسرائيل وبناتوا يدركون الدور المدمر الذي يلعبه اللوبي، مثله مثل جماعات المصالح الأخرى، عبر إغراق حملات مرشحي الكونجرس بملايين الدولارات فيفوزون رغم أنف الناخب، ولتبني أجندة لا تعبر عن إرادته.

ومع استمرار الإبادة في غزة، بعد ما يسمى باتفاق وقف إطلاق النار، ثم نقلها إلى لبنان، بات المشهد أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. ثم جاءت القشة الأخيرة حين نجح تنديهاو في جر أمر أمريكا جراً لحرب ضد إيران، فبات ارتباط أي مرشح ديمقراطي بلوبي إسرائيل سماً زاعفاً، حتى إن مرشحين كثرًا راحوا يتعهدون اليوم علناً بعدم تلقي أموال اللوبي في أول سابقة منذ نشأة هذا اللوبي الصهيوني! وفي تلك الأجواء، دعم زهران مدداني، عمدة نيويورك الاشتراكي الديمقراطي، ثلاثة ينتمون إلى التيار نفسه في نيويورك، فكان ثلاثتهم رغم

وقُتلوا عمداً على يد قوات الأمن الإسرائيلية، مشيراً إلى أن السلطات الإسرائيلية واصلت ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية بشكل ممنهج.

وفي حين توفر هذه النتائج دليلاً قانونياً دامغاً إضافياً على وجود نية ارتكاب إبادة جماعية، فإن الأهمية الحقيقية للتقرير تكمن في كشفه للمنطق الكامن وراء استهداف الشباب.

عادة ما يصف المدافعون الغربيون عمليات القتل المفردة التي تستهدف الأطفال والنساء بأنها مجرد «أضرار جانبية»؛ غير أن تحقيق الأمم المتحدة قد نسف هذه الذريعة، ليخلص إلى استنتاج أشد خطورةً وجسامةً، هو أن استهداف أطفال غزة يندرج ضمن استراتيجيّة مدروسة تهدف إلى تدمير الاستمرارية البيولوجية والوجود المستقبلي للشعب الفلسطيني في القطاع.

وكما أوجس موراليدهار بالخطر على الوجود، خلال استهداف الأطفال، تهاجم إسرائيل جوهر قدرة الشعب الفلسطيني على الوجود».

لا يزال من المخيب للأمل بشدة أن المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية –اللتين عادةً ما تسارعان إلى توجيه الاتهامات بشأن جرائم الحرب المرتكبة في أماكن أخرى- تواصلن التحرك بوتيرة بطيئة للغاية فيما يتعلق بإسرائيل.

من المؤسف للغاية أن الكارثة تتواصل من دون هواده، إذ لا تزال تفتقر إلى وجود آلية دولية فاعلة ومستعدة لفرض عقوبات أو ممارسة ضغوط حقيقية لوقفها.

لهذا السبب بالتحديد، يريد دانسي دانون من العالم أن يلتزم الصمت؛ فقوات غضبه لا تستهدف دبلوماسي الأمم المتحدة فحسب، بل تطول المجتمع المدني العالمي والمواطنين العاديين وكل من يرفض غض الطرف؛ إذ تطالب إسرائيل بصمتٍ مطبقٍ بينما يتعرض الفلسطينيون للتجويب والانتصاب والقتل. وفقاً لمنطق إسرائيل الملطوي، يُعد ارتكاب هذه الفظائع حقاً أصيلاً، بينما يُعتبر الاعتراض عليها أو شجبها عملاً بتطوي على سوء نية.

إذا سُمح لهذا المنطق بأن يسود، فسيصبح بمثابة نموذجٍ يحتذى به أي معتدٍ مستقبلي يرغب في قتل السكان واغتصابهم وتجويبهم تحقّقاً لمكاسب جيوسياسية؛ وهو واقع باتشّ يجد الفلسطينيون واللبنانيون أنفسهم مجبرين على العيش فيه بالفعل. إن سنسؤلبيتنا الجماعية واضحة؛ يجب أن نرفض الصمت. وعلينا أن نرفع أصواتنا عالياً، ونضمن أن تطفئ على صرخات «دانون» وأمثاله، كي لا تصبح جرائم القتل والعنف المنهَج يوماً ما أمراً طبيعياً ومقبولاً تحت ذريعة الضرورة العسكرية.

○ أكاديمي وكاتب فلسطيني.

الدبلوماسية في الأمم المتحدة كان له الغلبة؛ إذ وجدت فريزر نفسها تحاول تهدئة الموقف، موضحةً بأدب أن طلبها الإجمالي «ليس شخصياً»، ليرد عليها دانون ببثيرة ملؤها التحدي المعهود: «لن يُسمح لكم بترهيبنا».

هنا تكمن المفارقة الكبرى في علاقة إسرائيل الدبلوماسية بالأمم المتحدة والقانون الدولي؛ إذ تُعد إسرائيل واحدة من أكثر الأطراف انتهاكاً للقانون الدولي -بشكل صارخ ومتكرر- في التاريخ الحديث، وهو نمط سلوكي استمر عقوداً من دون رادع بفضل حق

النقض (الفيتسو) الغربي، ما شجّعها في نهاية المطاف على ارتكاب إبادة جماعية مستمرة في غزة. ومع ذلك، يصير المسؤولون الإسرائيليون باستمرار على تقصص دور «الضحية المطلقة»، زاعمين أنهم يتعرضون لمعاداة السامية، ولتحيز مجحف، والألاد للنتنصر، من جانب المؤسسات ذاتها التي يتحدثونها.

لا شك أن الكم الكبير من الأدلة لا يمكن دحضه بمجرد الصراخ؛ فوفقاً لتقرير موسّع صادر عن مكتب برايميل باتن، ثمة أنماط موفّقة لا انتهاكات المنهجية، والإذلال الجنسي، والتعذيب النفسي الذي يُستخدم كسلاح ضد الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين في معسكرات الاعتقال الإسرائيلية، مثل معسكر «سدي تيمان».

بلغ ثقل هذه الأدلة حداً لا يمكن إنكاره، إلى درجة أن مكتب الأمين العام للأمم المتحدة أدرج إسرائيل رسمياً في «قائمة العار» العالمية؛ وهي القائمة السوداء للدول التي ترتكب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة.

لم يكن أي شيء من الأمور التي تم الكشف عنها يكفي لإقناع دانون -أو المؤسسة السياسية الإسرائيلية الأوسع- بأن إسرائيل لا تملك حقاً سيادياً في انتهاك القانون الدولي؛ فمن وجهة نظرهم، يُعد مجرد تسليم الضوء على هذه الجرائم عملاً عادلياً. في الحقيقة، إن هذا الإنكار المنهَج والصرخ يمدد ليشمل كل جوانب الصراع؛ فقد خلص تحقيق شامل أجرته الأمم المتحدة مؤخراً إلى إن إسرائيل استهدفت الأطفال الفلسطينيين في غزة عمداً، باعتبار ذلك ركيزة أساسية لنهجها العسكري.

لقد جاءت الأرقام مذهلة بكل المقاييس؛ ففي الفترة ما بين 7 أكتوبر 2023 و7 أكتوبر 2025 قتل بحسب التقدير 20179 طفلاً فلسطينياً، وهو ما يمثل نحو 30 في المائة من إجمالي الوفيات بين الفلسطينيين.

وقد صرح رئيس لجنة سرينيفاسان موراليدهار بأن الأدلة تظهر أن الأطفال الفلسطينيين قد استُهدفوا

لا يعرف ما إذا كان الإسرائيليون سيدركون حجم الضرر الذي لا يمكن إصلاحه، الذي ألحقه سفيرهم لدى منظمة الأمم المتحدة داني دانون بسبعة بلادهم، إذ إن الضرر الذي ألحقته إسرائيل بنفسها من خلال ممارساتها الوحشية في فلسطين المحتلة هو ضرر يستحيل تجاوزه أو محوه.

لقد اتبع داني دانون أسلوباً غريباً في الدفاع عن إسرائيل داخل المؤسسات الدولية؛ إذ يعتمد على التمسك والتهيب ومحاولة صريحة لإسكات كل من يتجرأ

على تحدي الرواية الرسمية التي تروجها إسرائيل، ولا سيما القيادات النسائية.

ومع ذلك، فإن أكثر ما يثير الاستنكار والاستهجان في سلوك داني دانون هو لجوؤه إلى هذه الأساليب الفظة لطمس قضية تتطلب أقصى درجات الحساسية، ألا وهي الاستخدام المنهَج للعنف الجنسي وانتهاكات حقوق الإنسان ضد الفلسطينيين.

وقعت المواجهة خلال جلسة للجمعية العامة للأمم المتحدة عُقدت بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع؛ حيث كان مسؤولون أمميون كبار يعرضون نتائج مروة توفيق حالات العنف الجنسي ضد المعتقلين الفلسطينيين، وكعادته، رفض داني دانون مناقشة جوهر

التقارير؛ فبدلاً من إلقاء الضوء على الجرم المسلح، بل يشمل أيضاً القاضي، والمراقب المستقل لحقوق الإنسان، والمحقق الأممي الذي تقصص مهمته على توثيق انتهاكات القانون الدولي.

كان الهدف المباشر لغضب داني دانون اسمه برايميل باتن، وهي الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وبدلاً من التمعن في النتائج القائمة التي تم عرضها، طالب دانون باستقالة باتن، منتمياً إياها -والمجتمع الدولي الأوسع- بـ«هوس» استهداف إسرائيل.

وعندما حاولت فانيسا فريزر، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة، التدخل لإثارة مسألة نظامية وقفاً للبروتوكول المتبع شنّ داني دانون هجوماً لفظياً لإدعاه.

لقد رفض التراجع والانسحاب بالنظام، وراح يصيح لبقاطعها ويطالبها بالتزام «الصمت»، بينما طغت صرخاته الهائجة على أجواء القاعة؛ إذ هتف دانون قائلاً: «عارٌ علينا؛ فأنت جزءٌ من هذا الهوس». لقد كان ينبغي أن يؤدي هذا السلوك الجامح إلى إخراج دانون فوراً من القاعة، إلا أن اختلال التوازن